د. عبدالله الربيعة وزيراً للصحة

د. عبدالله الربيعة

الرياض - (و. أ. س):

■ صدر أمس أمر ملكي كريم فيما يلي نصه:

الرقم: أ / ٢١

التاريخ: ١٩ / ٢ / ١٤٣٠هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة السابعة والخمسين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ٩٠ وتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢هـ.

وبعد الاطلاع على المادة الثامنة من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ١٣ وتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: يعفى معالي الدكتور / حمد بن عبدالله المانع وزير الصحة من منصبه بناءً على طلبه.

ثانياً: يُعين معالي الدكتور / عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة وزيراً للصحة.

ثالثاً: يُبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

عبدالله بن عبدالعزيز

نال ٤ أوسمة محلية وعالمية.. الربيعة لـ «الرياض»:

الثقة غالية ولن استغني عن كل رأي ناصح من اخواني المواطنين

الرياض - محمد الحيدر

■ رفع معالي وزير الصحة الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام «حفظهم الله» - بمناسبة تعيينه وزيرا للصحة.

وقال: أسأل الله أن يعينني على أداء هذه الأمانة الكبيرة وأن أحقق تطلعات قيادتنا الرشيدة في تقديم الرعاية الصحية الشاملة والمتطورة لأبناء هذه البلاد الطاهرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لأخي وزميلي معالي الدكتور حمد المانع، الذي قدم جهوداً كبيرة في سبيل النهوض بالخدمات الصحية.

وزاد: وكلي أمل في أن يعينني الله على تحقيق طموحات خادم الحرمين الشريفين في الارتقاء بهذا الجهاز الذي يمس كل مواطن، ولن أستغني أبداً عن كل رأي ناصح من أخواني المواطنين في المرحلة القادمة، التي تستدعي تضافر الجهود. فقد تعلمنا من قائد مسيرتنا أن خيارات الفشل ليست في حساباتنا بعد التوكل على الله ثم دعمه حفظه الله.

واضاف: أسأل الله لي العون لتحقيق ما يصبو إليه مليكنا، وما يتطلع إليه إخواني وأخواتي المواطنين، وأن أقوم بهذه الأمانة العظيمة على الوجه الذي يرضي الله سبحانه.

يذكر أن الربيعة حاصل على الدكتوراه في الزمالة في الجراحة العامة من جامعة البرتا عام ١٩٨٦م بكندا، كما حصل على الزمالة في جراحة الأطفال من جامعة البرتا بكندا عام ١٩٨٧م، وشغل منصب المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية بالحرس الوطني من عام ٢٠٠٣م ومدير جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية مايو ٢٠٠٥م حتى تاريخه.

سيرة ذاتية

تاريخ الميلاد :١١ نوفمبر/١٩٥٤م مكة المكرمة

متزوج

بكالوريوس طب وجراحة جامعة الملك سعود يونيو ١٩٧٩م

الامتياز: مستشفى الملك خالد الجامعي من ١ سبتمبر ١٩٧٩م إلى ٣١ اغسطس ١٩٨٠م

الشهادات والزمالات العليا

ماجستير العلوم الجراحية جامعة البرتا - كندا يونيو ١٩٨٥م

زمالة التدريس (جراحة أطفال) من ١ يونيو ١٩٨٦م إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م

زمالة الجراحة العامة كلية الجراحين الملكية بكندا نوفمبر ١٩٨٦ م

زمالة جراحة الأطفال مستشفى آي دبليو كي للأطفال جامعة دالهاوسي هاليفاكس ، نوفا سكوشيا، كندا

من ١ ديسمبر ١٩٨٧ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٧م

الترخيص: مرخص لممارسة مهنة الطب منذ عام ١٩٨١م في المملكة العربية السعودية

الأوسمة

وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الممتازة

وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى

وسام استحقاق لجمهورية بولندا من الدرجة الأولى (بدرجة قائد)

وسام الاستحقاق العسكري الطبي من الجيش الأمريكي

البحوث والمؤلفات

قدم الدكتور أكثر من ٤٧ ورقة عمل في ندوات وورش عمل وحلقات نقاش طبية

ألف الدكتور وساعد في تأليف وكتابة أكثر من ٥٠ ورقة عمل وبحوث محكمة وكتاب.

الاهتمامات الخاصة

١- يختص الدكتور الربيعة بحالات التصاق التوائم حيث أشرف على ٥٠ توأماً ملتصقاً وفصل بنجاح ١٩ حالة توائم سيامية معقدة أما بقية الحالات فلم تكن قابلة للفصل من الناحية الطبية والإنسانية وتعتبر هذه الخبرة من أكثر الخبرات العالمية.

٢- لدى الدكتور الربيعة اهتمام خاص بأمراض البنكرياس لدى الرضع حيث أشرف على حوالي ٦٣ حالة وله خبرة جراحية خاصة تم نشرها عالمياً وتعتبر خبرته في هذا المجال من أكبرها في العالم.

٣- اهتمام بمشاكل المواد الكيميائية الحارقة لدى الأطفال ، والتي تؤدي إلى حروق بالجهاز التنفسي والهضمي وتليف ، ويتابع أكثر من خمسين حالة الآن.

٤- الاهتمام بالاستراتيجية والتخطيط الصحية على المستوى الوطني

٥- الاهتمام بالتعليم الصحي والاستراتيجية التعليمية على المستوى الوطني.

الجوائز

جائزة التميز الجراحي على مستوى المملكة

جائزة فلكس الفخرية من صحيفة بولندا (جازيت ويبروكزا)

جائزة الانجاز من جمعية الاطفال البولنديين

جائزة الانجاز من السفارة البولندية في الرياض ، المملكة

جائزة افضل خريج ، جامعة الملك سعود في الرياض

جائزة الانجاز من السفارة المصرية في الرياض ، المملكة

جائزة الانجاز من السفارة الفلبينية في الرياض

جائزة الانجاز من السفارة الماليزية في الرياض

حصل على الترتيب الأول في درجة بكالوريوس الطب والجراحة / جامعة الملك سعود

جائزة افضل بحث بجامعة البرتا بكندا

جائزة رئيس مقيمين في التدريس في الجراحة بجامعة البرتا بكندا

جائزة السنة لأفضل أستاذ بكلية الطب بجامعة الملك سعود

حرم وزير الصحة لـ «الرياض»:

د. الربيعة سيواصل فصل التوائم.. ولن يتأخر عن خدمة أي محتاج

الرياض - نورة الحويتي:

■ عبرت حرم الدكتور عبدالله الربيعة وزير الصحة الأستاذة هدى عبدالرحمن الغنيم عن بالغ شكرها وامتنانها للثقة الملكية التي أولي إياها زوجها.

وقالت إن هذا التكليف يأتي لما عرف عن الدكتور عبدالله الإنسان وما يتمتع به من إخلاص وتفان في العمل وأتمنى أن يعينه الله على هذه المسؤولية ويوفقه في خدمة وطنه ومجتمعه كما يرجو دائما.

وعن قلق البعض فيما إذا كان د. الربيعة سيتخلى عن عمليات فصل التوائم بانشغاله بالمنصب الجديد ذكرت في تصريح لـ «الرياض» أن د. عبدالله كان وما زال الطبيب المحب والمخلص في عمله حتى أثناء انشغاله بالأعمال الإدارية في الشؤون الصحية وفي الحرس الوطني لا يتأخر ولا يتوانى في خدمة من يحتاجه أينما كان ولا تتوقع أنه متى ما استدعت الحاجة إلى وجوده أن يتأخر. وللزوجة الداعمة والمعينة أثر بالغ الأهمية في حياة د. الربيعة فعن قرب تحدثنا أم خالد عن الزوج والأب فتقول إني دائما أذكره بأن لبدنه عليه حقاً فهو يخلص إلى درجة أن يرهق نفسه بشدة ولا أملك في مقابل هذا الانشغال بهموم الناس ووجعهم إلا أن أقف بجانبه وأوازره بالدعاء له وإخلاص النصيحة وتقديم المشورة كما أسعى لتهيئة سبل الراحة والجو المناسب للعمل كما أني أتحمل وحدي إدارة كافة شؤون المنزل والأولاد ولا نعود إليه إلا في الأمور الحاسمة، وهذه من الأمور الصعبة التي تكلف الأم أدواراً إضافية تتطلب منها الحزم واليقظة في زمن يتعاظم فيه دور المربي خاصة وأن لدينا والحمد لله أسرة كبيرة خالد وأخواته الثمانية الذين حين يلقاهم أبو خالد يشملهم بحنانه وينمي فيهم مخافة الله والاعتماد على النفس وأن يكونوا عصاميين لا عظاميين يبنون مجدهم بأيديهم ومجهودهم. وقالت: بالنسبة لي فشهادتي في أبي خالد مجروحة فهو إنسان عظيم أعتبره نموذجاً ورمزاً للعطاء والإخلاص والتفاني في العمل.

وقالت في نهاية حديثها لـ «الرياض» أتمنى أن لا تبخلوا على الدكتور عبدالله بالنصيحة فهو يتقبل النقد البناء برحابة صدر ويتعلم من الصغار قبل الكبار وفقه الله وأعانه على مسؤولياته وسدد خطاه لما فيه خيره ورضاه.

التغيير الوزاري الجديد.. التحديث أولا التحديث دائماً

عبدالرحمن اللاحم*

■ سيكون يوم الرابع عشر من فبراير، يوماً استثنائياً خالداً في تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث، حيث التغيير الوزاري (الكبير) في مفاصل الدولة الرئيسية، والذي شمل الجوانب القضائية والاقتصادية والتعليمية والصحية، بنفس طموح، ورؤية مستقبلية استشرافية، أثبت الملك عبدالله بن عبدالعزيز بأنه لم يكن أسيراً للنمطية من خلال الالتزام بالخيارات التقليدية، بل أثبت دائماً بأنه يمتلك القدرة على تجاوز (التقليدية) بحلول استثنائية تتواءم واللحظة التاريخية التي تعيشها المملكة العربية السعودية.

قد يكون (التغيير الكبير) هو العنوان الأساسي ليوم الرابع عشر من فبراير في السعودية، حيث أعيد الاعتبار للمرأة السعودية، وتقلدت أعلى منصب يمنح للمرأة في تاريخ السعودية من خلال تعيين الدكتورة نورة الفايز نائبة وزير التربية والتعليم لشؤون تعليم البنات، وضخ دماء شابة وطموحة في مرفق القضاء من خلال تعيين الدكتور محمد العيسى وزيراً للعدل، وتحديث مرفق الصحة بشخصية وطنية أثبتت جدارتها بـ (المنجز الوطني) وهو الدكتور عبدالله الربيعة، وتحفيز المؤسسة الحقوقية الأولى في السعودية وهي (هيئة حقوق الإنسان) بشخصية لها تجربتها العملية فيما يتعلق بالعلاقات الدولية وهو الدكتور بندر العيبان الذي رأس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشورى، حيث إن جهازاً حكومياً معنياً بحقوق الإنسان لابد له من لغة خاصة يتعاطى بها مع المؤسسات الدولية والمنظمات الأهلية المهتمة بالشأن الحقوقي على طول العالم وعرضه، وأن المرحلة هي مرحلة الانفتاح على العالم وقيمه، التي لا يمكن تجييرها لثقافة معينة، ولا لدين بعينه، بل أصبحت قيماً إنسانية مشاعة، يتقاسمها سكان هذا الكوكب من أجل واقع أفضل للإنسان.

قد يكون من الصعب تناول كافة الإشارات والمضامين والأبعاد، في التغيير الكبير في السعودية من خلال هذه المقالة، لكن ما أستطيع الحديث عنه هو ما حدث في المؤسسات العدلية التي طالتها رياح التغيير، سواء في المجلس الأعلى للقضاء، أو وزارة العدل أو ديوان المظالم، حيث كان تحديث القضاء وتطوير آلياته هدفاً أساسياً للملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ وقت مبكر، انطلاقاً من الدور الحيوي للمؤسسات العدلية في ترسيخ العدل وتنمية حقوق الإنسان وارساء قواعد العدالة وتنمية وتشجيع الاستثمارات الاقتصادية، فالقضاء يعد السياج الرئيسي لحقوق الأفراد وحماية مكتسباتهم وصيانة كرامتهم، فجاء نظامي القضاء وديوان المظالم بنصوص قانونية حديثة، ليعيدا هيكلة المؤسسات القضائية ويدشن لمرحلة جديدة من التغيير والتطوير في البنية العدلية، ثم جاءت هذه التعيينات لتواصل الرغبة الجامحة لدى الملك في خلق مؤسسات قضائية (حضارية) تستجيب لمتطلبات الشريعة الإسلامية، وتلتزم بالوقت ذاته بالاستحقاقات والالتزامات الدولية والإنسانية التي باتت مطلباً ملحاً تمليه المرحلة وتوجبه التغيرات الاجتماعية في السعودية.

وفي رمزية تعيين الدكتور صالح بن حميد رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء وهو الشيخ المتلمذ في المدرسة الشرعية والعالم المتعمق في الشريعة الإسلامية والمنفتح على الثقافات والتجارب في الدول الأخرى من خلال عمله في رئاسة مجلس الشورى، جاء هذا التعيين ليؤكد بأننا قادرون في السعودية على خلق التوأمة ما بين الشريعة الإسلامية ومقاصدها العامة، والقيم الإنسانية العالمية، وأننا باستطاعتنا إذا ما امتلكنا روح المبادرة من خلق أنموذجنا الخاص الذي يستحضر قيمنا الثقافية والحضارية ويستلهم روح العصر ولغته، وباعتقادي أن الشيخ الدكتور صالح يملك القدرة العلمية، والتجربة العملية، لخلق مثل تلك (التوأمة).

والأمر نفسه نجده في شخصية الدكتور محمد العيسى ذلك الشاب الطموح الذي عرفته شخصياً في ديوان المظالم قاضياً منفتحاً، يحمل التأهيل الشرعي والقانوني، يعشق النقاش والحوار مع أطراف الدعوى في فضاءات شرعية وقانونية تثري جلساته القضائية، وتثري بالوقت ذاته من يحضر تلك الجلسات، وكانت أول معرفتي به بعد أن تقدمت بدعوى قضائية على جهة حكومية (ما) قبل نحو سنتين، وأحيلت تلك الدعوى إلى الدائرة الإدارية الأولى، التي كان معاليه يرأسها يومئذ، وبعد عدة أيام جاءني اتصال من الدائرة أخبرني بأن علي مراجعة رئيس الدائرة، دار في خلدي يومها أن الجلسة ستكون جلسة (مناصحة) لأني أسرفت في استخدام النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، فذهبت إلى معاليه في مكتبه مستعداً لجولة من (المناصحة) إلا أنني تفاجأت بـ (الشيخ) الدكتور محمد العيسى يدخل معي في نقاش حول بعض النصوص القانونية الواردة في اللائحة التي تقدمت بها، ويبحر في الاتفاقيات الدولية ومضامينها، ويحدثني بلغة القانوني المحترف عن بعض السوابق القضائية في ديوان المظالم التي كانت تصب في ذات الموضوع، وخرجت من مكتب معاليه وأنا في حالة من (الانبهار) بما سمعت خلال الساعة الماضية من شخص يتقلد وظيفة قضائية، كان الطابع لها في أذهان الكثيرين هي (التقليدية)، و دار في ذهني ذلك الحلم الجميل أن نرى أمثال الدكتور يوماً احدى القيادات القضائية في البلد، وما هي إلا أشهر وتقلد منصب الرجل الثاني في ديوان المظالم، وها هو اليوم يتقلد المنصب الأول في المؤسسة العدلية الرئيسية في الدولة.

لقد أسس الملك عبدالله بن عبدالعزيز لعهد سعودي جديد، عهد من التطوير والتحديثات الجريئة تؤكد بأن الملك عبدالله بن عبدالعزيز اختار أن يراهن على قيادات شابة يواجه من خلالها التحديات ويعبر بها إلى فضاءات المستقبل، بروح المسؤولية والرؤية الطموحة، وليبرهن دائماً أننا نعيش مرحلة سياسية استثنائية سيكون التحديث هو العنوان الأبرز لها دون النيل من ثوابتنا الدينية والوطنية، وتبقى المسؤولية في أعناق من أنيطت بهم الثقة الملكية لأن يبدأوا في تطبيق البرامج والخطط التي رسمها الملك من أجل أن يعيش المواطن هذه التغييرات ويدرك بأن ميكنة التغيير بدأت تؤتي ثمارها.

* كاتب سعودي

«القائد الشجاع» يحول الإمكانات المادية إلى قائمة من «الأولويات الشعبية» للتنفيذ في المرحلة المقبلة

الملك عبدالله يقود مرحلة التغيير على أساس تقديم «الخدمات النوعية» والانفتاح الواعي أمام التحديات

استقطاب الكفاءات المميزة بكافة ثقافاتها وتكويناتها للحضور أمام المسؤوليات الوطنية الجديدة

النظرة الشعبية متفائلة وتبعث في نفوسهم الثقة للتغيير.. والتجديد لتحقيق الطموحات.. والانفتاح الذي يعزز المسؤولية

تقرير - أحمد الجميعة:

■ صدرت يوم أمس أوامر ملكية بتعيين وإعفاء عدد من شاغلي مرتبة وزير والمرتبة الممتازة، إلى جانب إعادة تشكيل عدد من المجالس وتعيين أعضاء مجلس الشورى.

وهذه التعديلات الجديدة هي الأولى في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ توليه مقاليد الحكم، وتشمل تغيرات في المؤسسات الدينية والتعليمية والصحية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

الرؤية الأولية لهذه التشكيلات الجديدة تعكس رغبة في التغيير للأفضل، ومواكبة الإمكانات المادية المتوافرة حالياً في ترتيب الاحتياجات الشعبية الملحة للتنفيذ، والتصدي للمسؤوليات النوعية في هذه المرحلة، إلى جانب استقطاب الكفاءات المميزة بكافة ثقافاتها وتكويناتها للحضور أمام هذه المسؤوليات الوطنية الجديدة، كذلك الخروج من الدائرة التقليدية السائدة في فترة ما إلى العمل المؤسسي الذي يحد من بيروقراطية الأشخاص.

الملك عبدالله في قرارته أمس يقدم أنموذجاً جديداً من التغيير الجذري وليس المرحلي، فهو يسعى بداية إلى رؤية جديدة من العمل الحكومي، تقوم أساساً على تطوير أداء المؤسسات بشرياً وتنظيمياً وفنياً، إلى جانب توفير الحياة الكريمة للمواطنين؛ ومن ذلك توفير السكن والعمل والتعليم والعلاج وبقية الخدمات والمرافق الأخرى، ومكافحة الفقر، والاهتمام بالمناطق التي لم تحصل على نصيبها من التطور، من خلال تحقيق التنمية المتوازنة لكل مواطن، وكل منطقة دون تفريق، كذلك تعميق الحوار الوطني، ومكافحة الفكر التكفيري بالفكر السليم، وتحرير الاقتصاد، ومحاربة الفساد والقضاء على الروتين، ورفع كفاءة العمل الحكومي، وتعزيز مظاهر الانفتاح المعتدل في التعامل مع المستجدات والمتغيرات المجتمعية بما ينسجم مع الشريعة الإسلامية، والاستمرار في سياسة معتدلة في إنتاج البترول وتسعيره، أما على المستوى الخارجي فيسعى خادم الحرمين إلى مواكبة التطورات والأحداث المتسارعة في المشهد الدولي؛ والاستمرار في سياسة المملكة المتعقلة والحكيمة في اتخاذ المواقف والتعبير عنها، بما يحفظ نهجها الإسلامي الأصيل، ودعوتها للوحدة والحوار في حل المشكلات، والإبقاء على علاقة الأخوة والصداقة المتميزة مع دول العالم لتحقيق مبادئ التعاون والمصالح المشتركة في جميع المجالات.

كل هذه الرؤى والأفكار التي يحملها خادم الحرمين الشريفين في المرحلة المقبلة من العمل الحكومي بحاجة إلى جهاز تنفيذي قوي يسنده لتحقيق الإنجازات، وإحداث نقلة نوعية في المجتمع السعودي ليس على مستوى الخدمات فحسب وإنما أيضاً على الجانب الفكري والثقافي الذي هو أساس الممارسة الفاعلة والواعية في المجتمع، كذلك المضي بالمجتمع إلى الانفتاح على العالم الخارجي وحجز مواقع متقدمة في هذا العالم.

فالقرارات التي تم اتخاذها في المؤسسة الدينية تعكس جانبين مهمين، هما: زيادة التمثيل العددي في منظمات هذه المؤسسة، إلى جانب التنوع المذهبي السني، والجانب الآخر يقوم على تعزيز فكرة الحوار والتشاور بين المجموع في اتخاذ القرار بما يلتزم بالثوابت ويتماشى مع المتغيرات التي يشهدها المجتمع في هذه المرحلة.

أما وزارة العدل فهي تتحمل اليوم مسؤوليات جساما، تنطلق من تنفيذ مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، ومواجهة قلة أعداد القضاة مقارنة بحجم القضايا المعروضة، كذلك الرغبة في الإنجاز القضائي والتقني الإجرائي.. فهذه الوزارة بأهميتها تحقق العدل الذي هو أساس المُلك.. ولذا من المهم أن يستشعر مسؤولو هذه المؤسسة أن براءة الذمة لولي الأمر تقع على مسؤولياتها في ردع الظالم ونصرة المظلوم والانحياز للحق.

وعلى مستوى التعليم، فمن الواضح أن إعفاء طاقم مسؤولي التربية والتعليم يكشف عن رغبة الملك عبدالله في إحداث نقلة نوعية لهذا الجهاز المهم، فوجود نائب للوزير في التشكيل الجديد يعكس دعم الجهاز إدارياً لاتخاذ القرار، وتسمية سيدة لمنصب شؤون تعليم البنات يعبّر عن دور المرأة المهم في هذه المرحلة، وأنها الأقدر على إدارة هذا العمل، والتواصل مع المديرات والمعلمات داخل المدارس، والإجابة على تساؤلاتهم واستفساراتهم وحل مشكلاتهم.

أما الصحة، فقد وصل إليها الدكتور والطبيب المعروف بتقدير الإنجاز والمحافظة عليه، ولكن المهم أن هذه المرحلة من العمل الصحي تتطلب مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه هذه الوزارة التي يحتاج إليها كل مواطن، وأهمها توفير الأسّرة، والمواعيد، والأدوية، وتنفيذ المشروعات المعلنة، ونشر التوعية الصحية في جميع المناطق.

أما ما يخص مجلس الشورى «الذراع القانوني» للمؤسسات الحكومية فقد شهد الإعلان الجديد تنوعاً مناطقياً وعلمياً ومهنياً على كافة المستويات والتخصصات، وهو ما يكشف عن مخزون التنوع الفكري لهذا الجهاز، وما يضمه تحت قبته من أعضاء فاعلين يتطلب منهم مزيد من المشاركة مع قضايا المجتمع، إلى جانب تمتعهم بالصلاحيات الكفيلة بتحقيق تطلعاتهم.

لقد جاءت التعديلات الوزارية الجديدة من وجهة النظر الشعبية بدوافع وطموحات مختلفة عن السابق، حيث ساهمت عدة متغيرات على الصعيد الداخلي منذ تقلد خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم في البلاد؛ على تغيّر النظرة الشعبية التقليدية السائدة تجاه التعامل مع السلطة التنفيذية، ومن تلك المتغيرات: الرغبة المجتمعية نحو الإصلاح، ومحاربة الفساد، والروتين، والتعامل مع المستجدات والتطورات والاحتياجات على أساس المشاركة، إلى جانب تزايد الوعي المجتمعي نحو حقوق المواطنة وواجباتها، ومحاسبة المقصرين، والإفادة من تعدد البدائل الاتصالية المتاحة أمامهم في التعبير عن آرائهم ومواقفهم تجاه أداء الوزارات بشفافية ووضوح، كذلك الرغبة في مسايرة التطورات والمشروعات التنموية برؤية متوازنة بين جميع المناطق.

ومن المتوقع أن تلقي هذه المتغيرات المجتمعية بظلالها تجاه السلطة التنفيذية المقبلة، حيث يعد المواطن في هذه المرحلة أكثر وعياً بما يحيط به من تطورات، وقادراً على كشف الممارسات التي لا تستجيب لطموحه، والاهتمام بالأولويات على أساس الاحتياج الفعلي لكل منطقة ومحافظة، ولذا فالنظرة الشعبية متفائلة بهذه القرارات التي تتوج مسيرة العمل الإصلاحي الذي يقوده الملك عبدالله في هذه المرحلة، وأن يعكس المكلفون بهذه المهمات الوزارية المهمة ما هو مطلوب منهم من جهد ومسؤولية تجاه مجتمعهم، والارتقاء به، وتنويع مصادره، وتحقيق العدالة والمساواة بين أبنائه، والحفاظ على مكتسباته وتطويرها، وتسهيل إجراءات التعامل دون قيود بيروقراطية.

وفي هذا الإطار تبقى طموحات المواطنين لا حدود لها مع التعديلات الجديدة، ويبقى خادم الحرمين في نظر شعبه القائد الذي منحهم الثقة للتغيير، والتجديد لتحقيق الطموحات، والانفتاح الذي يعزز المسؤولية، والتطور الذي يعكس حجم الانجاز.